الفصل السابع

تنمية الحوار والمشاركة المجتمعية من أجل التنمية

رؤية مستقبلية واستراتيجية للعمل

الفصل السابع

تنمية الحوار والمشاركة المجتمعية من أجل التنمية

رؤية مستقبلية واستراتيجية للعمل

قدم الفصل السابق عرضاً لأهم ملامح المشكلة... أو الأزمة... مثلما تم توصيفها. كما قدم إطاراً عاماً لأهم أسبابها، مستهدفاً في النهاية تحديد اتجاه الحركة والعمل من أجل التعامل مع تلك الأزمة، والمشاكل المرتبطة بها وعلاجها وصولاً إلى صورة مستقبلية تدريجية أفضل، تتسم بمزيد من الحوار والمشاركة المجتمعية، وبما يدعم ويفعل كل عمليات وجهود التنمية. ويستهدف هذا الفصل على وجه التحديد الإسهام في تحديد "اتجاه الحركة والعمل".

والسؤال الذي يطرح نفسه تلقائياً... هو اتجاه حركة من؟ وعمل من؟

بصياغة أخرى، من هى "الأطراف الفاعلة" التي يستهدف الإسهام في تحديد اتجاه حركتها وعملها. وبالطبيعة وبالضرورة، فإن كل الأطراف المجتمعية المختلفة يمكن أن تعتبر أطرافاً فاعلة، أو ذات أدوار في عملية التغيير أو التنمية المستهدفة للحوار والمشاركة المجتمعية... وبالضرورة أيضاً، قد تتباين الأهمية والأوزان النسبية لهذه الأدوار، طبقاً لمسئوليات الأطراف المختلفة. فلا جدال أن مؤسسات الدولة والحكومة؛ يمكن أن توسم بالدور الأساسي والجوهري مقابل الأطراف الشعبية والأهلية أو حتى الحزبية الأخرى... وكذلك قد يكون

للأطراف ذات الطبيعة المؤسسية المنظمة أدواراً محتملة، وعليها تطلعات وتوقعات كبيرة، مقابل التوقعات الأقل من الأطراف المجتمعية اللامؤسسية أو الأدنى تنظيماً (المجتمعات المحلية - القطاع الأهلي... الخ). وفي المقابل، فقد تستسهل رؤى مختلفة "اختزال" عملية التغيير المطلوب - تعسفاً - في التركيز فقط على مسألة الإصلاح السياسي، وتداول السلطة، والعلاقة المأزومة بين نخبة مؤسسة الحكم والأحزاب والمجتمع المدني، ومن ثم، فإن طرح مسألة "اتجاه الحركة والعمل" بهذا الاتساع والتعدد سيؤدي في النهاية إلى عرض لا نهاية له في "متطلبات الإصلاح الشامل والتحديث لمصر"، وهو ما لا يمكن التعامل معه في إطار هذا الكتاب، أو يتحول إلى قائمة مطولة من عناصر التغيير الجذري (والراديكالي) الذي تتطلع إليه فئات اجتماعية وثقافية كثيرة... ولكن بدون حساب لإمكانية وواقعية حدوث هذا التغيير في مدي زمني محدود.

وفي هذا الإطار، وبواقعية شديدة، وبناءاً على الفرضية البسيطة، فإن آلية التغيير والتحديث الطبيعية هي بالضرورة نتاج لتحولات داخلية؛ لضغط نشطاء أو نخب أو طلائع ثقافية أو سياسية... على مؤسسات الدولة والحكومة... فقد تستجيب لها هذه المؤسسات إيجاباً أو سلباً... بشكل تراكمي، بما يحقق في النهاية نوعاً من "التغيير" بالإزاحة البطيئة نتيجة لمحصلة الضغط... والمقاومة... والتي تسهم في نتيجتها النهائية أيضاً بالعديد من العوامل الداخلية المختلفة (بفعل الضغوط الاجتماعية القائمة) والعوامل الخارجية أيضاً (المجتمع العالمي ومتطلبات السياسة الخارجية... الخ). محصلة القول أن الفعل المنشئ للحركة والتغييرات الاجتماعية يبدأ أساساً من خارج مؤسسات الدولة والحكومة (من نخب وطلائع ونشطاء فردية ومؤسسية) وإن كان فعل التغيير ذاته يبدوا في ظاهره الأخير ناشئاً عن مؤسسات الدولة (مجلس الشعب) أو الحكومة... الخ في

شكل قوانين أو سياسات واستراتيجيات معينة... أو توجهات غير رسمية ولكنها نافذة الأداء في كل آليات العمل الحكومي.

من هذا المنطلق فقد رئي أن تكون هذه النخب أو الطلائع النشطة، والتي تؤمن بمسألة أو قضية الحوار والمشاركة المجتمعية وتعمل من أجلها... هي الطرف المستهدف في هذا الجزء من الكتاب... أو العميل الذي يمكن أن يدعم بالإسهام في تحديد وترشيد اتجاه حركته ونوعية عمله، من أجل تنمية الحوار والمشاركة المجتمعية.

وفي هذا الإطار؛ فإن هدف هذا الفصل بالتحديد وببساطة، لا يمتد لما يمكن أن يكون برنامج عملي تفصيلي لهذه النخب والطلائع النشطة، ولكنه يستهدف بتواضع، الإسهام في تحديد وتوصيف ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

أولاً: قدر مقبول من وضوح الرؤية.

ثانياً: أجنده أولويات مرتبة.

ثالثاً وأخيراً : تصور استراتيجي عام للعمل يختزل بداخله الرؤية الواضحة والأولويات.

وفي إطار هذا التحديد الواضح للهدف (صياغة استراتيجية عامة للعمل)، يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات والمبادئ الأساسية، التي يجب أن تحكم وتوجه وتضبط التفكير في صياغة استراتيجية العمل. ويمكن القول أن هذه الملاحظات والمبادئ الأساسية، تشكل في مجملها "وضوح الرؤية" نحو ما يجب عمله، انطلاقا من الفهم العميق لأسباب الأزمة، كما تم عرضها في الفصل السابق. ويمكن إيجاز هذه الملاحظات الأساسية فيما يلي:

١- أن "المسألة" أو "القضية" المستهدفة في الأساس، وبناءً على تحليل الظاهرة وأبعادها المختلفة على امتداد فصول هذا الكتاب - هي مسألة استحداث تغيير

ثقافي قيمي... يستهدف تأصيل منظومة متكاملة من القيم الفردية والاجتماعية والمؤسسية تتشابك جميعها وتترابط مؤدية في النهاية وبتدرج، لتحقيق مجتمع الحوار والمشاركة. إن هذا التغيير الثقافي القيمي هو الأساس المنطقي والموضوعي لأية تغيرات إجرائية مرتبطة ومتوازية من الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية... الخ. إن هذه الإصلاحات ستفرغ من مضمونها الأساسي لو انفصلت عن عملية التغيير الثقافي المستهدفة. بصياغة أخرى، وكما نتج من التحليلات السابقة، فإن جوهر المشكلة... ومن ثم نوعية التدخل المطلوب... لا يرتبطان في الأصل بالأطر المؤسسية أو القانونية القائمة (مع عدم إغفال الإصلاحات المطلوبة) بقدر ما يرتبطان – في الأساس – بأنماط وأساليب الممارسات السلبية التي تستوجب التغيير الثقافي المطلوب.

ومن ثم تصبح مسألة التغيير الثقافي القيمي... برغم عموميتها وشموليتها... وصعوبتها... محوراً أساسياً في صياغة الإجراءات والإصلاحات المطلوبة.

٢- وإذا كانت الملاحظة الأساسية الأولى ترتبط بالقراءة "الثقافية" للمشكلة والأزمة، ومن ثم ترتبط بمدخل "التغيير الثقافي" لعلاج المشكلة، فإن الملاحظة الثانية تعني بتحديد أكثر وضوحاً لواحد من أهم مكونات المشكلة أو الأزمة وهو "الإنتماء" الاجتماعي.

إن درجة الحوار والمشاركة المجتمعية "دالة مباشرة" في "درجة الانتماء الاجتماعي"... بمعني أنه إذا ارتفعت درجة الانتماء الاجتماعي للأفراد والجماعات والمؤسسات، فإنه بالضرورة ترتفع حيوية وفاعلية الحوار والمشاركة المجتمعية، والتأثير العكسي صحيح أيضاً، وعلى ذلك فإنها علاقة تبادلية مستمرة.

وفي إطار هذا المفهوم (العلاقة العضوية المباشرة بين الانتماء الاجتماعي وحيوية فاعلية الحوار والمشاركة المجتمعية) تصبح العديد من القضايا المطروحة حالياً، والتي تستهدف تعزيز الانتماء الاجتماعي المفتقد، أولويات عاجلة مطلوبة... ومنها على سبيل المثال... صياغة عقد اجتماعي جديد (تعديل الدستور قد يشكل جزئية محدودة في هذا الصدد)، وكذلك مسألة صياغة مشروع حضاري قومي يعبر عن الحد الأدنى من الاتفاق بين القوي السياسية المختلفة... وكذلك تقليل حدة التفاوت الطبقي المتسارعة في الزيادة، والتي تسهم في زيادة حدة التناقضات الاجتماعية، وتحجيم الانتماء الاجتماعي للقطاعات الاجتماعية المهمشة... فضلاً عن الأولويات الثقافية المختلفة مثل تعزيز ثقافة "قبول الأخر".

٣-الملاحظة الأساسية الثالثة... وهي بالضرورة ترتكز على القراءة الثقافية للأزمة ومداخل حلولها، وكذلك على الفهم العميق لطبيعة العلاقة بين مستوى الحوار ودرجة الانتماء الاجتماعي... هي أن التغيير المطلوب "طويل الأجل" يستحدث من خلال تأثيرات تراكمية بطيئة في معدلها، ولكن تكاملها النوعي الأفقي، وتراكماتها الرأسية عبر الزمن، لا تلبث أن تسارع على المدى المتوسط من "معدل التغيير" إلى معدلات أكثر سرعة.

ولا يعوق قبول هذا الافتراض (التغيرات التراكمية طويلة الأجل) إمكانية تحقيق طفرات علاجية مؤثرة، من خلال تدخلات سريعة مقصودة ومستهدفة في قطاعات مختارة ذات أولوية؛ يمكن أن تشكل عامل مساعد لحفز وتحقيق قدر أسرع من التغيير المستهدف (من خلال التغيرات الإجرائية على سبيل المثال... الإصلاح السياسي... والإصلاح القانوني... الخ). ولا تلبث هذه التغيرات الإجرائية المحدودة؛ أن تولد نوعا من التغذية الراجعة الإيجابية لمسألة التغيير الثقافي المستهدف.

٤- الملاحظة الأساسية الرابعة... - مبشرة - وتسجل حقيقة هامة... هي أنه برغم "الأزمة" فإن اتجاه التطور المتوقع لدرجة الحوار والمشاركة المجتمعية (Trend) يمثل اتجاها صعودياً؛ نتيجة للعديد من المؤشرات الداخلية والخارجية (السماوات المفتوحة، ثورة الاتصالات، وغيرها)؛ ومن ثم فإن المطلوب هو التحفيز لزيادة درجة الاتجاه الصعودي وكذلك سرعته.

٥- والملاحظة الخامسة والأخيرة... تسجل بوضوح - وفي ضوء فهم الملاحظات الأربعة السابقة - أن استراتيجية العمل العامة، وإن كانت تعنى بقضايا عامة رئيسية وعمومية، إلا أن أسلوب العمل، يرتبط بشكل أساسي بالأنشطة الصغيرة المباشرة والمؤثرة (Direct Effective Interventions) والتي تحدث دوائر تأثير وتغيير تفوق وتتجاوز حدودها وآثارها طاقتها المحدودة. بصياغة أخرى، فإن أسلوب العمل المقترح لن يتصدى بشمولية "لإصلاح كل مصر"، ولكنه يحقق أهدافه من خلال التدخل المقصود في مواقع حيوية ذات أولوية؛ يمكن أن يسهم التغيير الإيجابي فيها إلى حدوث تفاعل متسلسل يؤدي إلى تغيرات إيجابية مماثلة في العديد من القطاعات الأخرى.

في إطار الملاحظات الأساسية السابقة... والتي تشكل "وضوح الرؤية "... فإنه يمكن تحديد "محاور الحركة والعمل"... وأولوياتها المختلفة.

محاور الحركة وأولويات العمل

وتطرح مسألة الأولويات "إشكالية بدورها"، فأسباب الأزمة التي تم عرضها في الفصل السابق قد تشكل كل منها - لأطراف مختلفة ذات رؤىً متباينة - أولوية. ومن ثم، فإنها تكتسب جميعها أولوية متقاربة ومتوازنة، فعلى سبيل المثال، هل تقل الأهمية النسبية لمسألة التغيير الثقافي طويل المدى، عن المسائل

الإجرائية والإصلاحية المرصودة بوضوح والملحة والتي قد يعترضها قدر هائل من المقاومة المؤسسية ؟... (الإصلاح السياسي والقانوني... وخلافه...) وهل يقل الأخير أهمية... أو أولوية عن التجريب المباشر، وبناء نماذج وممارسات فعلية للحوار والمشاركة على المستوى المحلي لتأصيل المفاهيم ونشر الرسالة المطلوبة وتعميقها.

إن المناقشة المستفيضة لمسألة الأولويات، تخلص في النهاية إلى أن جميع محاور العمل بأنواعها (التي تتعامل مباشرة مع أسباب الأزمة كما تم رصدها) تشكل جميعها "أولوية" لا يمكن تجنيبها مؤقتا... وأن أي حركة أو عمل يجب أن يتكامل ويتوازن بداخله جميع أو أغلب المحاور؛ لتعظيم العائد النهائي من حجم الحركة والعمل المتاح.

بصياغة أخرى... وبافتراض أنه يمكن اختزال وتجريد محاور العمل والحركة فإنه يمكن تحديدها في ثلاثة محاور رئيسية... وهي:

أولا : بناء الوعي وإدارة عملية التغيير الثقافي طويل المدى.

ثانيا: تهيئة مناخ الممارسة (من خلال سلسلة من الإصلاحات السياسية والقانونية والتنظيمية والإدارية... الخ).

ثالثا: التطبيق والتجريب والعمل المباشر على المستوى المحلي لبناء نماذج ناجحة للحوار والمشاركة المجتمعية.

إن الحركة والعمل على المحاور الثلاثة جميعها بشكل متوازن، وبالضرورة "متكامل" و "متفاعل"، يمثلان المدخل الصحيح للعديد من الأسباب – التي ترتبط أغلبها بالتأثيرات المتبادلة بين المحاور الثلاثة، حيث أن "الفعل" في أي منها يولد بالضرورة تغذية راجعة (Feed Backs) إيجابية، أو سلبية للمحاور الأخرى، ومن ثم فإن تعظيم عائد الحركة والعمل... في ظل قدر محدود من الطاقة

والجهد المطلوب ترشيدهما لأقصى درجة ممكنة... يتطلب التعامل مع محاور الحركة الثلاثة في إطار تكاملي متوازن... أو كمنظومة واحدة.

إن المحاور الثلاثة في هذا الإطار تمثل "متصلاً" مستمراً غير منفصل الحلقات... يبدأ من محور "بناء الوعي وإدارة التغيير الثقافي"، والذي يرتبط بالإطار الثقافي القيمي للمسألة، ويرتبط كذلك بالتغيير البطيء التراكمي طويل الأجل، ثم ينتقل المتصل إلى محور "تهيئة وإصلاح مناخ الممارسة" والذي يشكل عملية الدفع من أجل تحسين "بيئة الحوار والمشاركة المجتمعية" انتقالاً للمحور الأخير... وهو "التطبيق والتجريب والممارسة على المستوى المحلي" والذي يتفاعل على الأرض واقعياً في المستويات المحلية المختلفة، ومن خلال تجارب حية لبناء نماذج ناجحة للحوار والمشاركة المجتمعية وتأصيلها وتطويرها، بهدف نشرها وتعميمها إذا ما أثبتت صلاحيتها لظروف البيئة السائدة.

إن حركة التطوير والتغيير المستهدف تتحرك عبر هذا "المتصل" في الاتجاهين، صعوداً وهبوطاً، وبالتالي فإن أية نماذج ناجحة (المحور الثالث) يمكن تأصيلها... وتأسيسها (تثبيت استمرارية إطارها المؤسسي)، ستشكل بالضرورة إصلاحاً جزئياً لمناخ الممارسة (المحور الثاني)، كما ستسهم من خلال دائرة تأثير مكانية وزمانية معينة في استحداث نوعاً من التغيير القيمي الثقافي (المحور الأول).

والعكس صحيح، ففي حالة وجود طفرة فكرية في المفاهيم الاجتماعية المرتبطة بالحوار والمشاركة، وانعكاسها على القيم والسلوكيات، فإنه سينعكس في النهاية، وإن كان على مدى زمني أطول وبشكل غير مباشر، على مناخ الممارسة الكلي، وكذلك على الممارسات الفعلية عن المستوى المحلي.

في إطار هذا الفهم لطبيعة هذا المتصل؛ فإنه يمكن مناقشة وعرض أهم المكونات الأساسية لكل من المحاور الرئيسية الثلاثة، ليس بهدف توليد نوع من برنامج العمل التفصيلي... ولكن بهدف أن يشكل هذا العرض للمكونات الأساسية أو الحيوية لكل محور نوعاً من "الإستراتيجية العامة" للحركة والعمل، مع تسجيل ملاحظة أساسية شديدة الأهمية... وهي أن المحاور ومكوناتها ليست "كل" المطلوب عمله... بقدر ما هي إطار "لما يمكن عمله".

المحور الأول (بناء الوعي وإدارة التغيير الثقافي)

ترتبط المكونات الأساسية للمحور الأول؛ بالآليات الأساسية التي تسهم في تشكيل ثقافة وفكر أفراد المجتمع... وأهمهما على وجه التحديد آليتي "التعليم والإعلام" – مع الوضع في الاعتبار التطورات الاجتماعية والثقافية الأخيرة في المجتمع المصري – والتي أدت لانكماش الدور الإيجابي لآلية التعليم (بمراحله المختلفة)، مقابل الطغيان الكاسح لآلية "الإعلام" بأنواعه وأدواته المختلفة، وخاصة "التليفزيون". ويتفاقم طغيان آلية الإعلام... مع ارتفاع نسبة الأمية والتي يتفاوت تقديرها بين ٣٥% و ٤٥% من إجمالي مجموع السكان.

من هذا المنطلق، فإن تطوير العملية التعليمية (في مراحلها المختلفة) وتطوير الرسالة الإعلامية... لكي يسهم كلاهما بشكل أكثر إيجابية وفعالية في بناء الوعي الفردي والجماعي بمسألة الحوار والمشاركة المجتمعية؛ إستهدافاً في النهاية لتغيرات قيمية وسلوكية وتراكم فكري على المدى الطويل، وكذلك مزيد من الدمج الاجتماعي وبناء الانتماء... يصبحا معاً أهم مكونين أساسيين في هذا المحور... يضاف لهما مكون ثالث وهو "محو الأمية" وباعتبارها عملية تعليمية أيضاً، فإنها ستسهم – فضلاً عن عائدها الاجتماعي الأساسي – في تحقيق الدمج الاجتماعي لشريحة اجتماعية مهمشة جزئياً مع بقية أجزاء المجتمع.

إن الحركة والعمل في مكون "محو الأمية" يمكن أن يشكلا إضافة حيوية في مسألة بناء الوعي وإدارة التغيير الثقافي إذا ما تداخلت وتكاملت عملية بناء الوعي الاجتماعي السياسي... أو محو الأمية السياسية... مع عملية محو الأمية ذاتها، وهو ما يتكامل مع التركيز فقط على الأجيال التالية من خلال عملية التعليم النظامي؛ بقدر مقبول من التركيز على الأجيال الحالية – من خلال (محو الأمية) وخاصة في القطاع الريفي.

إن تطوير العملية التعليمية (في جميع مراحلها ومكوناتها) وبما يسمح بزرع وتنمية وتأصيل قيم الحوار والمشاركة المجتمعية، يمكن أن يسهم – إذا ما تمت إدارته بفعالية – في استحداث تغييرات إيجابية ملموسة في ثقافة المجتمع ككل. وفي هذا الصدد يعرض الدكتور عادل أبو زهرة ملامح التغيير والتطوير المطلوب في المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات):

"وكما يمكن أن تلعب الأسرة دورا مهما في تنمية الإبداع أو إحباطه، كذلك تفعل المؤسسات التعليمية كالمدارس والكليات والمعاهد، فالمناخ التعليمي ونوع العلاقات السائدة في هذه المؤسسات، ونوعية المادة العلمية وطريقة عرضها وأسلوب تدريسها، ونوعية المدرس وأسلوب تدريسه، وطريقته في التعامل مع تلاميذه وفي إدارة العملية التعليمية، ومدى إيمانه بأهمية الإبداع والابتكار، ومدى تشجيعه للتلاميذ على إقامة الحوار وإدارة الخلاف في الرأي، وتدريبهم على التحليل والتقييم والنقد، وهل يركز فقط على قياس قدرة التلاميذ على الحفظ والاستظهار والاسترجاع أم أنه يختبر قدرتهم على الابتكار والإبداع، وهل يؤكد المدرس على أن كل ما يقوله مقدس لا يحتمل الخطأ، وكل ما يجيء في الكتاب لا يحتمل الخلاف ؟!!".

وبذلك فإن التركيز في هذه الإستراتيجية العامة على المؤسسات التعليمية... بمستوياتها المختلفة... لا يعني إغفال الدور الجوهري لمؤسسات اجتماعية وثقافية أخرى مثل "مؤسسة الأسرة" أو "مؤسسة المسجد" أو "النادي"... إلخ، بقدر ما يرتبط بمجالات الحركة المتاحة أمام نخبة النشطاء المنتهية للحركة والعمل. إن دور مؤسسة الأسرة يمكن تدعيمه بشكل مباشر من خلال تطوير الرسالة الإعلامية لتسهم بشكل أكثر إيجابية في بناء وتنمية ثقافة الحوار والمشاركة.

المحور الثاني: (إصلاح وتهيئة مناخ الممارسة)

يشتمل هذا المحور على مدى شديد الاتساع من أنواع الحركة والعمل المختلفة، التي تستهدف تحقيق إصلاحات إجرائية مختلفة، تسهم في تحسين مناخ ممارسة عمليات الحوار والمشاركة المجتمعية في مستوياتها المختلفة، وخاصة تلك ذات الطبيعة المؤسسية المنتظمة، ولكن سيتم التركيز هنا فقط على مكونين منتقين كأولوية في مجال الحركة والعمل، وباعتبارهما يشكلان معا قاسما مشتركا أعظم في كل الأنشطة التي تستهدف تحسين مناخ ممارسة عمليات الحوار والمشاركة المجتمعية.

والمكون الأول هو الإصلاح القانوني، أو بصياغة أخرى، تنقيح وتعديل القوانين القائمة، بأنواعها المختلفة، لكي تصبح في صيغتها الجديدة أكثر إسهاما في حفز تحقيق وتفعيل عمليات الحوار والمشاركة المجتمعية.

إن هذا المكون يمتد لمدى رأسي شديد الاتساع، قد يبدأ من خلال الإصلاح الدستوري وقوانين ممارسة الحقوق السياسية، نزولا إلى التأصيل القانوني لمشاركة المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط العمراني والبناء في المدن والقرى... وغير ذلك، ومن ثم فإن أي جهد إيجابي من أجل تعديل قانون... أو

لائحة تنفيذية لقانون، بهدف تأصيل وتقنين مزيد من الحوار والمشاركة المجتمعية، يمثل إضافة فعالة نحو التغيير المستهدف.

أما المكون الثاني فيرتبط بمسألة "المعلومات"، أو إتاحة المعلومات للأطراف الاجتماعية المختلفة، وتأثيرها الإيجابي الفعال على تدعيم مناخ ممارسة الحوار والمشاركة المجتمعية، وكذلك بناء الشفافية وتأثيرها الإيجابي النهائي على كفاءة الإدارة المجتمعية الشاملة (Governance).

وتماما مثل المكون الأول، فإن هذا المكون يمتد لمدى رأسي واسع، قد يبدأ من أعلى من مسألة شفافية أداء مؤسسات الدولة المختلفة "وحق الحصول على المعلومات" كحق قانوني... نزولا إلى مستويات أقل أو محلية، قد ترتبط على سبيل المثال بمنظومة المعلومات في الإدارة المحلية وكيفية توظيفها في رفع مستوى الحوار والمشاركة المجتمعية في التنمية المحلية، من خلال إتاحة المعلومات لكل الأطراف المعنية.

إن أي جهد – يمكن أن يسهم في دعم توليد وتنظيم استرجاع ونشر وتبادل المعلومات في المجالات أو القطاعات المختلفة... وعلى المستويات المختلفة (القومية والإقليمية والمحلية... إلخ) – يحقق إضافة مباشرة في تحقيق التغيير المستهدف.

المحور الثالث: "التطبيق والتجريب والعمل المباشر على المستوى المحلي والجزئي لبناء نماذج ناجحة للحوار والمشاركة المجتمعية"

يرتبط هذا المحور بصفة أساسية بتفعيل الممارسة على أرض الواقع والتجريب؛ بهدف تطوير نماذج ناجحة ونشرها وانتشارها وتكرارها، ومن ثم، دعم آليات التغيير المطلوب، فضلا عن كونها أصلا تتصدى لمشكلات واحتياجات قائمة وملحة.

وفي هذا الإطار، فإن مجال التنمية المحلية (على مستوى القرية أو المدينة) بمستوياتها المختلفة (منطقة عشوائية داخل المدينة، أو كل المدينة) يمثل المجال المستهدف، ويصبح الهدف التشغيلي لتحقيق ذلك – هو محاولة الوصول لفعالية أعلى للإدارة المجتمعية الشاملة (Good Governance)، التي تتكامل فيها أدوار الأطراف المحلية المختلفة (المجلس الشعبي المنتخب... الإدارة المحلية / التنفيذية... الجمعيات الأهلية – المجتمع المحلي – المؤسسات التعليمية – المؤسسات الدينية –... إلخ).

وفي إطار رفع مستوى الانتماء والدمج الاجتماعي، فإن تحسين نوعية الحياة للقطاعات الاجتماعية المهمشة (سكان العشوائيات، أو الشرائح الاجتماعية الفقيرة ومحدودة الدخل)... يشكل أولوية أساسية. وداخل هذا الإطار، فإن قطاعات المرأة والأطفال والشباب تمثل أيضا أولوية داخلية.

إن النماذج الناجحة للتنمية المحلية والمعتمدة على عمليات الحوار والمشاركة، يمكن أن تولد – لو تم توثيقها والإعلام عنها – سلسلة متصلة ومستمرة من التأثيرات الإيجابية في اتجاه تحقيق التغيير المستهدف. ولقد عرض الفصل الخامس في هذا الكتاب تحليلا عاما لمجموعة من التجارب المختارة في هذا المجال.

إن المحاور الثلاثة السابقة... كما سبق القول... لا تشكل "كل" الممكن ولكن "بعض" الممكن. كما تشكل أيضا "إطارا عاما أو إستراتيجية عامة للعمل" وليس برنامجا للعمل كما أنها تمثل "أجندة محدودة" لنخبة النشطاء والراغبين في الحركة والعمل (مؤسسات وأفراد) وليس برنامج عمل شامل لكل الأطراف.